منظمة
الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الحادية والستون
البند ٤ من جدول الأعمال

ج٦١/ متنوعات/٥
٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨
A61/DIV/5

خطاب صاحبة السمو الملكي الأميرة منى الحسين أمام جمعية الصحة العالمية الحادية والستين

جنيف، الثلاثاء، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٨

السيد الرئيس، السيدة المديرة العامة، السادة وزراء الصحة، السادة المندوبون، حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أهنئ رئيس الجمعية لانتخابه لشغل هذا المنصب، وأن أشكر الدكتورة تشان على دعوتي للمشاركة في هذا الجمع السنوي الكريم لوزراء الصحة في العالم ومندوبي الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية.

وهذه هي مشاركتي الثانية في أعمال جمعية الصحة العالمية. وقد كانت الأولى قبل عامين، عندما ألقيت خطاباً أمام اللجنة "أ" بصفتي مندوبة المنظمة لرعاية شؤون التمريض والقبالة. وعليه، يشرفني أن أكون هنا مرة أخرى لمخاطبة هذا الجمهور الكريم.

ويصادف هذا العام العيد الستين لمنظمة الصحة العالمية، وأود في هذه المناسبة أن أهنئ الدول الأعضاء والأمانة. وقد قطعت المنظمة خطوات هائلة في خدمة الدول الأعضاء فيها على مدى العقود الستة الماضية، وحققت العديد من الإنجازات. وإنني في الواقع، أشعر بالفخر للعمل في تعاون وثيق معها، وأشعر بالتميز لشهادتي المستمرة على الإسهامات الرائعة التي تقدمها للقطاع الصحي، ليس في بلدي فقط وإنما في بلدان أخرى. وإنني على يقين من إعرابي عن مشاعر تشاطروننني إياها جميعكم في تأكيد مدى أهمية أعمال المنظمة بالنسبة للصحة في العالم، والإعراب عن تقديرنا لتفاني موظفيها. فهذه المنظمة ملك لكم جميعاً وهي تخضع لأحكامكم بالكامل. وعليه، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية في ضمان دعمها وتمكينها من العمل بفعالية في مواجهة التحديات الصحية الخطيرة في القرن الحادي والعشرين.

حضرات السيدات والسادة،

يواجه عالمنا اليوم مشاكل صحية خطيرة للغاية برغم التطور الكبير في مجال الصحة والعلوم الطبية، والإنجازات العظيمة التي تحققت في مجال مكافحة أهم الأمراض والمشاكل الصحية، والارتفاع الذي سُجّل في معدل مأمول الحياة بشكل عام.

ومما يؤسف له أن الملايين مازالوا يلقون حتفهم من أمراض يمكن توقيها، مثل مرض الأيدز والعدوى بفيروسه، والسل، والملاريا، وعدوى السبيل التنفسي. كما أن نقص التغذية مسؤول عن ثلث عدد الوفيات التي تقع بين الأطفال، ويسهم كذلك إسهاماً كبيراً في عبء المرض العالمي. ومن جهة أخرى، فإن

معدلات المراضة والعجز والوفاة الناجمة عن الأمراض القلبية الوعائية، والسكري، والسرطان هي الأخرى آخذة في الارتفاع بشكل سريع ومستمر في جميع أنحاء العالم.

إن ما يدعو إلى القلق أيضاً، ويُعد أمراً غير مقبول، هي العقبات التي تقف أمام التقدم نحو بلوغ المرامي الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، في العديد من البلدان. وصحيح أن عدداً من البلدان يسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن بلداناً أخرى لايزال تقدمها بطيئاً جداً على هذا الطريق، ناهيك عن بلدان أخرى تتقهقر بدلاً من أن تتقدم. ومازالت الموارد المحدودة التي تخصص للصحة تراوح مكانها، حيث يعاني نحو ٢٠٪ من سكان العالم من ويلات الفقر. ولعلكم توافقونني الرأي في أن التأثير الخطير لتغير المناخ، وكذا التأثيرات الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء، الآخذة في الازدياد، وما تؤدي إليه من معاناة الناس بسبب الجوع، باتت واحدة من أكثر مشكلات العالم خطورة ولها عواقب وخيمة على الصحة. ومابرحت الصراعات، وغيرها من الأزمات، تواصل تعطيل النظم الصحية وتحميلها فوق طاقتها، وما يتركه ذلك من آثار سلبية خطيرة على الصحة في أنحاء كثيرة من العالم، ومن بينها الإقليم الذي ننتمي إليه.

لقد تلقى العالم صدمة كبيرة من جراء الكارثتين الطبيعيتين اللتين وقعتا مؤخراً في كل من ميانمار والصين. وما من سبيل يمكن أن يساعد هذين البلدين على التغلب، على نحو فعال، على العواقب الصحية لهاتين الكارثتين، أفضل من التضامن والتعاون الدوليين.

هذه هي بعض الأمثلة للتحديات الصعبة والمعقدة التي تجد البلدان، والمنظمة، وغيرها من الشركاء نفسها ملزمة بمواجهتها، عشية احتفال المنظمة بعيدها الستين. وهذه التحديات تستلزم تبني نهجاً شاملاً بالنسبة للصحة، بدلاً من التركيز على الرعاية الصحية وحدها. إنها تستوجب التزاماً تاماً وصلباً للتعامل مع المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة، وتعاوناً أقوى مع القطاعات غير الصحية، وتحالفات أكثر فعالية، وتحالفات أخرى جديدة، ووجود تنسيق أكبر بين الشركاء العالميين في مجال الصحة، ونظم صحية أكثر فاعلية.

السيد الرئيس، أيها السيدات والسادة،

كما تعلمون، فإن عملي مع المنظمة ينصب في المقام الأول على تطوير مهارات العاملين الصحيين، ولاسيما في مجالي التمريض والقبالة. وإن ما نواجهه في مجال الموارد البشرية الصحية كثير وكثير جداً. فوفقاً لتقديرات المنظمة، هناك عجز قوامه مليونان وأربعمائة ألف من الأطباء العاملين في مجالي التمريض والقبالة. ومما يفاقم هذه المشكلة الحقيقة المتمثلة في أن كل البلدان تقريباً تعاني من مشكلة سوء توزيع تتركز معها العمالة الصحية في المناطق الحضرية وتشحّ في المناطق الريفية.

وعلى الصعيد نفسه، فإن التدريب ليس على المستوى المطلوب، كما أن المهارات السريرية (الإكلينيكية) لا تكون في الغالب كافية، الأمر الذي يؤدي، في أماكن كثيرة من العالم، إلى تفاوت التغطية بالرعاية الصحية وتباين نوعية الخدمات المقدمة، فضلاً عن عدم إتاحة هذه الخدمات ولاسيما للفقراء والفئات المحرومة، وعدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية وهي في الأصل نادرة، مع توجيه الأموال العامة، في الغالب، نحو خدمات ذات مردودية محدودة، وتمويل تدخلات الرعاية التخصصية بشكل غير متناسب، يجعلها تأتي على حساب خدمات الرعاية الصحية الأولية.

وفي القطاع العام، كثيراً ما يواجه الناس عاملين صحيين يفتقدون الحافز وغير مدربين بالقدر الكافي، كما أنهم يضطرون للانتظار لأوقات طويلة، ناهيك عن عدم كفاية الأدوية والمستلزمات، وانعدام السرية أو الخصوصية. وفي ذات الوقت، فإن التنسيق مع القطاع الخاص كثيراً ما يفتقر إلى الفاعلية، وهو أمر يتفاقم

بسرعة في العديد من البلدان. هذا إلى جانب عدم كفاية أنشطة الرصد في كثير من الأحيان، من أجل الحيلولة دون إجراء تدخلات غير ضرورية أو لازمة، وللحيلولة أيضاً دون حدوث استغلال مالي.

كل هذه المصاعب وغيرها تمثل تحديات ينبغي مواجهتها بالالتزام السياسي القوي، والاستراتيجيات الفعالة، والتحالفات الواسعة النطاق. إن الحاجة ماسة وعاجلة لتحقيق نهضة في هذا الشأن. والمنظمة تقوم الآن بتجديد استراتيجيتها الخاصة بالرعاية الصحية الأولية، وهناك عمل كثير مطلوب في هذا الشأن من أجل تعزيز الموارد البشرية وتقويتها.

ولقد تمكنا، في الأردن، من قطع خطوات كبيرة في إعداد المهنيين الصحيين، ولاسيما في مجالي التمريض والقبالة، وتعزيز دورهم في التنمية الصحية الوطنية. وأُنشئت كليات جديدة للطب والتمريض، يقدم فيها تعليم طبي وتمريض متقدم. كما نقوم بتنفيذ مبادرات عدة تهدف إلى تلبية احتياجات شعبنا الصحية، ونقوم في ذات الوقت بدعم البلدان الأخرى في الإقليم والتنسيق معها في مجالات إعداد الاستراتيجيات والتدريب وبناء القدرات. ولقد أسهمت الإنجازات التي تحققت في مجال تنمية الموارد البشرية، بشكل لا يمكن إنكاره، في تحقيق هذا التحسن الكبير في المؤشرات الصحية التي شهدها الأردن على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

لقد جئت إليكم اليوم كي أشاطركم قناعتي بضرورة النهوض بالعمالة الصحية ووضع قضيتها في موضع متقدم كثيراً على جداول أعمال وزراء الصحة، والقائمين على أمور المهن الصحية، وغيرهم من راسمي السياسات. لقد تبين لنا على مر الزمان، وعلى نحو متكرر، أن العامل الأساسي الحاسم لتنمية الموارد البشرية في العديد من البلدان، هو مدى وجود الالتزام لدى هؤلاء الذي يحتلون أعلى المواقع القيادية في الحكومات، وفي وزارت الصحة والتعليم.

ومن الجليّ أنه عندما يتوفر الالتزام السياسي، تتيسر عملية التنمية برمتها ويتم بلوغ الأهداف المتوخاة. إن تعزيز الموارد البشرية وتقويتها يمثل الأساس لعملية تحسين الرعاية الصحية كما أنه يعد شرطاً أساسياً لتوفير رعاية صحية أولية أكثر فعالية.

ولقد أكدت في كلمتي أمام اللجنة "أ"، قبل سنتين، على ضرورة إجراء مراجعة حاسمة لأوضاع الموارد البشرية من حيث التخطيط، والتطوير والإدارة. فعند وضع الخطط لابد من الأخذ في الحسبان رصد عملية العرض والطلب، وتحسين ظروف التوظيف، وسبل الاحتفاظ بالعاملين، وتوزيعهم على أماكن العمل، وفحص أنماط العمل.

والسؤال المطروح هو كيف يمكننا تعزيز النظم الصحية دون التصدي لأزمة الموارد البشرية؟ إذ إن الإخفاق في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط فعالة في هذا الخصوص سيضعف في الحقيقة، وبشكل خطير، أية مبادرة ترمي إلى تعزيز الرعاية الصحية الأولية وبلوغ المرامي الصحية الوطنية. وينبغي، بل لابد، أن تستهل البداية، في كثير من البلدان، بعمل تقييم صارم للوضع الراهن لعملية تنمية الموارد البشرية من حيث السياسات الخاصة بالعاملين، والقدرات، والتدريب، وإدارة الأداء.

إنني لأتطلع، وبشغف كبير، إلى متابعة ما ورد في *التقرير الخاص بالصحة في العالم لعام ٢٠٠٦*، وإلى مزيد من التقدم على طريق تعزيز العمالة الصحية. وليس هناك من استثمار أفضل من الاستثمار في الصحة وفي التعليم. وهذا أمر ينسحب على جميع البلدان دون استثناء، وإنني لعلى يقين من أن الاستثمار في العمالة الصحية سوف يؤتي أكله على أفضل ما يكون.

أصحاب المعالي، أيها السادة أعضاء الوفود الكرام،

إن أمامكم هذا العام، جدول أعمال في غاية الأهمية، فهو يتناول العديد من التحديات الصحية الخطيرة مثل الأنفلونزا الجائحة، واللوائح الصحية الدولية، والأمراض غير السارية، وتغير المناخ وتأثيره على الصحة، والتمنيع، والمرامي الإنمائية للألفية، والموارد البشرية. وأود في هذا المقام أن تشاركوني أفكاري حول بعض من هذه البنود المدرجة في جدول الأعمال.

إن الاتجاهات الحالية المتعلقة بالتغذية وصحة الأم والطفل هي، ببساطة، غير مقبولة. وإن عدم إحراز تقدم ملموس لبلوغ المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة هو أمر محبط ومخيب للآمال، ولاسيما ما يتعلق بوجود تدخلات عالية المردود. ومع ذلك، دعونا نعتبر الوضع الراهن **فرصة للتغيير**، ومناسبة للنهوض بمثل هذه التدخلات.

وينبغي تقديم دعم أقوى كثيراً إلى البلدان المنخفضة الدخل من أجل التصدي لهذه الاتجاهات الخطيرة التي تقوض التنمية العالمية من أساسها، وتمثل تهديداً خطيراً للأمن العالمي والإقليمي. والأمثلة كثيرة وواضحة، بما في ذلك الإقليم الذي أنتمي إليه، حيث تمثل الاتجاهات الصحية الآخذة في التدهور، وغياب الخدمات الأساسية، مقرونة بالفقر والبطالة، الجذور التي تغذي الصراعات والقلاقل المدنية. إن وطأة المسؤولية **ثقيلة** على كاهل الحكومات، ويتعين عليها مضاعفة جهودها وبوحي من الضمير، من أجل توفير خدمات صحية وتعليمية أفضل، ومن أجل تمكين المرأة، في إطار الجهود الرامية إلى إنقاذ حياة الأطفال وتوقي وفيات الأمهات أثناء الولادة أو نتيجة لها. وسيظل بلوغ المرامي الإنمائية للألفية، ولاسيما تلك المتعلقة بالصحة، أمراً بعيد المنال، ما لم يعط اهتمام أكبر للتغذية، ولصحة الأم والطفل. كذلك، فإن التصدي للعبء المزدوج لسوء التغذية سيكون له تأثير على مكافحة الأمراض المزمنة مثل الأمراض القلبية الوعائية والسكري. والعلم الحديث يبرهن على أن ضعف التغذية أثناء الحمل وفي الفترة الأولى من العمر يزيد من قابلية الإصابة بالسكري، وارتفاع ضغط الدم، والأمراض القلبية الوعائية، في مراحل متأخرة من العمر.

لقد باتت هذه المشاكل الصحية الرئيسية، أكثر الأسباب المؤدية إلى المراضة والوفيات في بلدي، حيث أصبحت الأمراض القلبية الوعائية والسرطان وحدها مسؤولة عن نحو ٥٠٪ من إجمالي الوفيات. وهي تمثل أولوية أساسية في خطط التنمية الصحية لدينا في الأردن، حيث توضح الدراسات التي أجريت على مدى العقد الماضي في بلدنا أن السمنة ترتفع ارتفاعاً سريعاً مع تدني النشاط البدني، وأن أمراضاً مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والاضطرابات الأخرى ذات الصلة بها أصبحت الآن تصيب ما يصل إلى ٢٥٪ من السكان البالغين. وإنه مما يسر الخاطر أن أرى أن هذه الدورة التي تعقدها جمعية الصحة العالمية سوف تناقش خطة لمساعدة الدول الأعضاء على توقي الأمراض غير السارية ومكافحتها.

أصحاب المعالي، أيها السادة أعضاء الوفود الكرام،

إن أمامكم فرصاً عظيمة لتوجيه مزيد من الاستثمار في مجال التنمية الصحية. وبالعمل جميعاً مع منظمة الصحة العالمية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الصحة العالمية، يمكنكم القيام بدور رئيسي في إطار الجهود المشتركة لجعل هذا العالم مكاناً أفضل، مكان ينال فيه السكان حقوقهم الأساسية في التمتع بصحة أفضل والعيش في تآلف وأمن وأمان.

وشكراً لكم.

= = =